الفقه والفقهاء في مصر

على عهد المماليك

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ

الشيخ عبد العزيز المراغي

الإمام الخاص للحضرة الملكية

قد يبدو للقارئ غريباً بادئ الرأي أن تكون ثمة صلة بين الفقه الإسلامي في تطوره وحالة البلد الاجتماعية، فللفقه الإسلامي طريقته الخاصة في التطور وفي التطبيق، وله معينه الخاص الذي يفيض منه، وتخرج منه فروعه ضيقاً أو اتساعاً، وقبضاً أو بسطاً، حسب ما يعن لكل فقيه مجتهد على ضوء القواعد الأصولية التي ارتضاها جمهرة العلماء فيصلاً في قواعد التفريع واستنباط الأحكام الفرعية.

نعم إن الفقه الإسلامي قد اتخذ شكلاً خاصاً عندما اتسعت رقعة الأمبراطورية الإسلامية، وأظل الخفاق من راياتها أمماً لها نظامها الخاص وطابعها الخاص مما استدعى في أكثر الأحايين أن تبقى تلك النظم وهذه الطوابع ما دامت لا تؤثر على الروح العامة للتشريع، أو بعبارة أوضح، ما دامت لا تصدم القواعد العامة للتشريع. وحسبك أن تقرأ أي كتاب ذكرت فيه آراء الخلفاء الذين تمت تكل الفتوحات في عهدهم، فتجد من تلك الآراء ومن آراء من تعتد برأيهم ما يقنعك بصدق تلك القضية التي أسلفناها وما كانوا يرون في ذلك غضاضة، فالدين يجب ان يكون للكل، والشرعية تجب أن تكون سمحة ميسرة للكل، وظل الحال كذلك حتى جاء دور التدوين ودور الاجتهادات المذهبية، فتبلورت هذه المجموعة الفقهية الأولى الواسعة فيما عرف بعد باسم مذاهب الفقه الإسلامية، من الأربعة المعروفة وغيرها، مما ضُبط وجه الرأي فيه ونقل نقلاً صحيحاً، وكان ممن يعتد